المحاضرة التاسعة

العوامل المؤثرة في الودائع المصرفية

أولا: العوامل المؤثرة في عدم استقرار الودائع

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في تقلب الودائع وعدم استقرارها ويقصد بالودائع المتقلبة هي تلك الودائع التي تتعرض الى عمليات سحب و ايداع متكرر خلال فترة زمنية محددة أي قبل أن يتم تصفيتها من قبل المودع ومن هذه العوامل التي تؤثر في عدم استقرار الودائع وهي:

1.المنافسة بين المصارف للحصول على الودائع: فالمصارف تتفاوت في سياساتها المعتمدة لتحفيز الجمهور على ايداع أموالهم لدى المصارف والمنافسة قد تكون في طبيعة الخدمات المقدمة للزبائن من حيث السرعة والدقة والتكلفة وقد تكون المنافسة في عملية تحويل الوديعة من مصرف الى آخر ويطلق عليها اعادة توزيع الودائع وهي لا تؤثر على حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي ككل والنوع الأخر من المنافسة هو جذب أموال على شكل ودائع كانت مودعة خارج الجهاز المصرفي.

2.التقلبات الموسمية: تؤثر وخاصة بالنسبة للمصارف التي تتركز فروعها في مناطق جغرافية ذات نشاط اقتصادي موسمي مثل القطاع الزراعي.

3.التقلبات الدورية(الاقتصادية): وتمثل التقلبات الناجمة عن الدورة الاقتصادية وخاصة في فترات الركود والانتعاش الاقتصادي: وهي تتماثل الى حد كبير مع التقلبات الموسمية حيث تزداد عمليات السحب والايداع خلال فترات الانتعاش وذلك لتمويل مجمل الأنشطة والفعاليات الاقتصادية.

4.التقلبات طويلة الأمد: وتنجم هذه التقلبات نتيجة التغيرات السكانية كالزيادة في حجم السكان ومعدلات نموهم ومستوى ثرواتهم والدخل المتحقق لهم بالإضافة الى عامل الهجرة من منطقة الى أخرى، حيث أن الأموال تنتقل مع مالكيها.

5.الفعاليات الحكومية: تؤثر في عدم استقرار الودائع حيث تتأثر بشكل أو بأخر بالأنشطة الحكومية في المنطقة التي يوجد بها المصرف و التي يزداد فيها حجم الانفاق، حيث تحتاج عمليات دفع الرواتب ودفع مبالغ المشتريات الخاصة بها فهناك من يسحب من رصيده وهناك من يودعون المبالغ في حساباتهم مما

يزيد من حجم الأرصدة. ومما لا شك فيه أن السياسات النقدية والضريبية للحكومة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الودائع للجهاز المصرفي، وللعوامل الاقتصادية والسمات والخصائص الذاتية للمصرف تأثير فعال في حجم الودائع للمصرف الفردي.

ومن المنطلق السابق ينبغي على المصرف التنبؤ المسبق بحجم ودائعه، وذلك كمدخل لرسم سياسة التوظيف والاستثمار المناسبة لعمليات التمويل المصرفي، ويجب في ذلك اتباع استراتيجيات أساسية وهي المنافسة السعرية التي تقوم على دفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، والمنافسة غير السعرية التي تقوم على تقديم خدمات أفضل للمودعين.

ثانيا: دور الدولة في حماية الودائع

تساهم الدولة باستمرار بإصدار التشريعات المصرفية والتعليمات التي تصدرها السلطة النقدية المتمثلة في المصرف المركزي وذلك بهدف حماية أموال الجمهور حيث ان هذه الأموال تمثل أموال المجتمع بشكل عام ولذلك تعتمد الدولة على مجموعة من الأساليب لتحقيق الفاعلية في عمليات الرقابة على المؤسسات المالية والتي يأتي في مقدمتها المصارف التجارية وذلك لحماية الودائع ومنها:

1.مراقبة المصارف وذلك بتفتيش السجلات وتدقيقها والاطلاع على مدى الالتزام بالتشريعات والقواعد المصرفية المعمول بها داخل الدولة.

2.التسهيلات المقدمة الى المصارف من المصرف المركزي باعتباره مصرف المصارف وهو المؤول على دعم المصارف وتقديم القروض لها عند الحاجة واعادة خصم الأوراق التجارية وكذلك تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني.

3.التأمين على الودائع حيث تتولى العديد من شركات التأمين مسؤولية التأمين على الودائع المصرفية و تدعم هذه الشركات من قبل الدولة.

رابعا: التنبؤ بحجم الودائع

يعرف التنبؤ بأنه اسقاط على المستقبل بهدف التعرف على سلوك الظاهرة أو المتغير محل الاهتمام(وهنا هو الودائع) بالمقارنة بالسلوك الماضي و الحاضر وكانت العادة أن يتم التنبؤ في المصارف على

أساس الخبرة السابقة للباحث القائم بعملية التنبؤ، مع الأخذ بعين الاعتبار التطور التاريخي لأرصدة الودائع، و تحديد قيمة التغير السنوي فيها.

و التنبؤ المستقبلي بالودائع المصرفية هو التنبؤ بحجم الودائع المصرفية المتوقعة كما و كيفا في اطار تخطيط نشاط المصرف. بصفة عامة، يمكن القول بأن المصارف لا سيما التجارية منها تمثل المرآة التي تعكس نقاط القوة في الاقتصاد و يتعين أن تتضمن الميزانية التخطيطية للمصرف كما يلي:

1.تنمية الودائع كما و كيفا و التوسع في عمليات تمويل المشروعات، أي تدبير الموارد المالية اللازمة للمساهمة بشكل فعال في تمويل خطة التنمية الاقتصادية.

2.توفير السيولة لمواجهة السحب من قبل المودعين.

3.اعتبار الربح هدفا رئيسيا من أهداف المصرف.

ويوجد عدد كبير من العوامل التي تؤثر على الدقة في التنبؤ بحجم الودائع المستقبلية منها:

1. الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدولة وانعكاساتها على العملة المحلية.

2. حجم السكان و هياكل توزيعهم و تحركاتهم الدائمة و المؤقتة داخليا و خارجيا.

3. التجارة الخارجية و النتيجة النهائية لميزان المدفوعات للدولة.

4.حجم الناتج القومي و بنود هيكله الرئيسي.

5.توليفة أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة المتوقعة خلال فترة التنبؤ.

6. موسمية النشاط الاقتصادي مثل القطاع الزراعي.

و يوجد **عدة أنواع للتنبؤ بحجم الودائع** وهي:

1.التنبؤ الاقتصادي: وهو يهتم بحالة الاقتصاد المحلي و العالمي و يكون له أهمية بالغة في الدولة التي تأخذ بسياسات التحرر الاقتصادي.

2.التنبؤ التقني أو التكنولوجي: وهو يهتم بالتغيرات الفنية بالنسبة لمستويات الحالة و الاستهلاك للتعرف على اثر هذه التغيرات على التكنولوجيا الحديثة المستخدمة.

3.التنبؤ بسلوك الوحدات المنافسة: أي ردود الأفعال تجاه التغيير لسعر الخدمة المزمع تقديمها مستقبلا.

4.بحوث التسويق و السوق: وهي القائمة على جمع و تحليل الحقائق المتعلقة بتسويق الخدمة.

و تتواجه عملية التنبؤ عدة صعاب من أهمها:

1. الارتباط بين الخدمة المصرفية و التشريعات الاقتصادية التي تسنها الدولة و كذلك الأحداث السياسية حيث تؤثر القرارات على حجم الودائع(و القروض و التدفقات المالية) التي تتم بالمصارف.

2. ارتباط حجم النشاط المصرفي بالحالة النفسية العامة لجمهور المتعاملين و بمدى توفر الوعي المصرفي لاسيما مع ما يتصف به السلوك البشري من عشوائية، و ما يمكن أن يتسبب في حالات انحراف عن السلوك الطبيعي المعتاد لخط العلاقة المتنبئ بها.

3. مدى ما يمكن للمصارف أن تقدمه من تطوير و دعم لخدماتها و أنظمتها في المستقبل و بما يزيد من الطلب على نوعية معينة من الخدمات.

4. التعدد في خدمات المصرف التجاري و تباينها و صعوبة تحديد العوامل المؤثرة في كل منها و شدة الارتباط بين العوامل.

رابعا: العوامل المؤثرة في ودائع الصرف

رغم أن المصارف الفردية لا تمتلك السيطرة التامة على مستوى ودائعها و لكن يمكنها أن تؤثر في حجم الودائع لديها و نظرا لدور الودائع في ربحية المصرف تشتد المنافسة فيما بينها على جذب المزيد من الودائع.

ومما لاشك فيه أن السياسات النقدية و الضريبية للحكومة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في حجم الودائع بالإضافة الى العوامل الأخرى المتعلقة بالمصرف و التي تتمثل فيما يلي:

1.السمات المادية و الشخصية للمصرف: بصفة عامة يفضل العملاء دائما التعامل مع المصارف محل الثقة و التي يعمل فيها عاملون أكفاء حتى يمكنهم ايداع أموالهم و تركها و هم مطمئنين، و لذلك أدركت المصارف هذه الجوانب فبدأت في تحسين المبادئ و نوعية الخدمات و معاملة المتعاملين برقة بجانب السرعة و الكفاءة في ابراز العمل فتوافر هذه الجوانب في مصرف معين عامل مهم لجذب ودائع المتعاملين لديه.

2.الخدمات التي تقدمها المصارف: لاشك أن المصارف التي تقدم المزيد من الخدمات المتنوعة لها ميزة التفضيل على المصارف الأخرى ذات الخدمات المصرفية المحدودة فالمصارف التي توفر مثلا: أماكن انتظار السيارات في الأماكن المزدحمة تحفز الأفراد والمنظمات على التعامل معها عن الكثير من المصارف التي تتواجد في نفس المنطقة و لا توجد لديها مثل هذه الخدمة، ونفس الشيء بالنسبة للمصارف التي يوجد بها نظام الايداع و السحب الآلي، و كذلك الحال بالنسبة للمصارف التي لها مراسلين بالخارج لتسهيل عملية التصدير و الاستيراد.

3. السياسات الرئيسية و قوة المركز المالي للمصرف: تتعلق هذه السياسات بالقروض و الاستثمارات و النواحي الأخرى التي يمارس فيها المصرف نشاطه فهذه الجوانب تعطي للمتعاملين مع المصرف و غيرهم امكانية الحكم على كافة الادارات فالمصرف الذي يتوفر لديه سيولة مناسبة خاصة في أوقات الأزمات الاقتصادية القومية أو المحلية يعني أن لديه خبرة تجارية أكثر، و هذه جوانب هامة تهم المودعين، فالتنظيم الجيد و المستقر يعتبر مؤشرا على أن المعاملات تتم بطريقة مرضية و بدقة عالية، فالثقة هي رد فعل لما يجري وهو ما يعني ثقة العاملين في ادارة المصرف و كذلك الحال لوجود الأفراد من خارج المصرف كأعضاء مجلس الادارة و الموظفين و الإداريين على مستوى عال من الكفاءة و سجلات يستدل منها كفاءة الإدارة للخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف و يجيد المحافظة على الاستثمارات و القروض و هيكل قوى لرأس المال وكل هذه الجوانب تدل على وجود ادارة جيدة.

خامسا: حماية الودائع المصرفية

تهدف الحكومات في كل دول العالم الى حماية ديون المصارف التجارية و المتمثلة في ودائعها، فهي دين على المصرف لمودعيها، و أي خطر فيها يمكن أن يهدد سلامتها و درجة الثقة فيها مما قد يهدد الجهاز المصرفي ككل.

و تستطيع الحكومة المساهمة في حماية الودائع بوسائل عديدة منها:

1.مراقبة المصارف: و ذلك عن طريق المصرف المركزي و باستخدام العديد من أساليب الرقابة التي تم التطرق اليها في الفصل السابق.

2. مساعدة المصرف المركزي للمصارف التجارية: عن طريق اعادة الخصم للأوراق المالية و القروض، و تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، حتى يستطيع المصرف المركزي تخفيف أزمات السيولة التي تتعرض لها المصارف التجارية، بالإضافة الى الحماية التي يوفرها المصرف المركزي عن طريق التسهيلات الائتمانية للمصرف التجاري الذي يتعرض للصعوبات المالية.

3.الملكية العامة: توفر ملكية الدولة للمصارف التجارية أو عدد منها عنصر الحماية لأموال المودعين في هذه المصارف، فالدولة هي الضامن الكامل لهذه الودائع، وتعد الملكية العامة للمصرف التجاري عنصرا هاما ورئيسيا في اجتذاب أموال المودعين نظرا لضمان الدولة لهذه الودائع مما يلغى عنصر المخاطرة لدى المودع.

4.التأمين على الودائع: وهي نوع جديد و مستحدث للضمان و اتبعته المصارف ذات المراكز المالية العالمية ولاسيما سويسرا وأمريكا والهند واليابان ولبنان وهو نظام يقضي بأن تدفع هذه المصارف أقساط التأمين من المصارف التجارية أجورا سنوية كما تقوم باستثمار أموالها هي والحصول عوائد لغرض تجميع احتياطات تمكنها من القيام بمهامها.